

الحدث

# استمرار الانقسام على بيع الأسلحة للسعودية: برلين تمهّد الحظر ستة أشهر

على رغم محاولة الحزب الذي تقوده انجلا ميركل الدفع في اتجاه تعليق الحظر المفروض على تصدير الأسلحة للسعودية إلا ان المستشار الألمانية وجدت نفسها مجبرة على تمديد التجميد ستة أشهر إضافية. بفعل ضغوط شركها في الحكم. إزاء ذلك، يتوقع ان تتصاعد نفقة شركات الأسلحة، ما سيدفع الحكومة إلى اتخاذ خطوات استرضائية

لم يتمكن الاجتماع الذي انعقد، مساء الأربعاء، بين ممثلي الحزبين الرئيسيين في ألمانيا الاتحاد المسيحي الديمقراطي، والاشتراكي الديمقراطي، بحضور المستشارة انجيلا ميركل، من التوصل إلى اتفاق على إنهاء تجميد بيع الأسلحة للسعودية، والذي كان تم تمديده حتى الـ 31 من آذار/ مارس الجاري. فشل دفع الحكومة إلى إعلان تمديد إضافي

## إخفاق الحزبين في التوصل إلى اتفاق ربما يدفع إلى تبني خيارات مؤقتة بديلة

للتجميد لسة أشهر، بعدما تمسك «الاشتراكيون» بمطلب الاستمرار في قرار الحظر، وهو ما عثر عنه أمس نائب رئيس الحزب، رالف ستيفنز، بقوله «إننا لا نريد تصدير أسلحة إلى مناطق أزمات وديكتاتوريات». في المقابل، حاول المحافظون الدفع في اتجاه وقف العمل بالقرار، متذرعين بضرورة احترام الاتفاقات الموقعة

مع الشريكين الفرنسي والبريطاني، ومحدزين من إقدام شركات المانية على رفع دعاوى قضائية ضد الحكومة الألمانية على خلفية إمكانية أن يطبخ التجميد مئات فرص العمل. وعلى رغم أن «جلولا وسطا» تم تداولها خلال الاجتماع المذكور، إلا أن الطرفين عجزا أيضاً عن التوافق على أي منها. في خلفيات ذلك الانقسام المتواصل، يبدو أن شمة حسابات متصلة بالانتخابات الأوروبية المرتقبة في أيار/ مايو المقبل، وخصوصاً أن استطلاعات الرأي لا تفتأ تظهر معارضة شعبية واسعة للاستمرار في بيع الأسلحة للسعودية. في هذا الإطار، يلجح «المسيحي الديمقراطي»، الذي تقوده ميركل، إلى أن خصمه «بحول مسألة التصدير إلى بلد في أجدنته الانتخابية» وفق ما نقلت مجلة «دير شبيغل» الألمانية عن النائب عن الحزب ماركو فاندرفيتز. ومع أن من الصعب اعتبار «الاشتراكي» (ممثلاً للعمال» إلا أنه يظهر أكثر تحملاً من ضغوط «يوبي شركات الأسلحة»، خلافاً لما هي عليه حال «المسيحي الديمقراطي» «الأقرب تقليدياً لأرباب

العمل والشركات والصناعيين»، وفقاً لتوصيف خبراء. ومن هنا، يمكن فهم جرده في اجتماع أول من أمس، علماً بأن الضغوط الممارسة عليه لا تأتي فقط من جانب الشركات الألمانية، إنما أيضاً من لدن الشركات الفرنسية والبريطانية التي تشكل مع نظيرتها في ألمانيا ما يشبه أخطبوطاً مترابط المصالح والاستراتيجيات. نموذج من ذلك شركنا «إير باص» و«بي إيه إي سيستمز» البريطانيتان وشركة «ليوناردو» الإيطالية، التي تشترك جميعها مع ألمانيا في إنتاج طائرات «بروفايتر تايفون»، التي ثمة اتفاق على توريد 48 مقاتلة منها للسعودية. اتفاق يمثل واحدة من الصفقات التي أظهرت كل من باريس ولندن شراسة في الدفاع عنها، ولوم برلين على عرقلتها، وفق ما أظهرته رسالة بعثت بها وزير الخارجية البريطاني جيريمي هانت، إلى نظيره الألماني هايكو ماس، الشهر الماضي، وحذر فيها من تأثير القرار الألماني على «قطاعي الصناعات الدفاعية البريطاني والأوروبي، والعواقب على قدرة أوروبا على الوفاء بالتزاماتها تجاه حلف شمالي الأطلسي»، وبلغ الأمر بالدولتين، اللتين تخصصران لأثمة مرؤدي السعودية الأوروبيين بالأسلحة والمعدات العسكرية، حد اتهام ألمانيا بالمراوغة في تعاملها مع

# استمرار الانقسام على بيع الأسلحة للسعودية: برلين تمهّد الحظر ستة أشهر



التذخّر الحظر بعد تصاعد النّفمة على حرب اليمن وأغنياك خالسيجي (أ ف ب)

هذا الملف، بحسب ما كرّرت الثلاثاء الماضي السفارة الفرنسية لدى ألمانيا، أن مازي ديسكوت، التي وصفت السياسة الألمانية في مجال بيع السلاح «بالمثقلة»، وهو اتهام سبق أن ظهرته وسائل الإعلام الفرنسية، مثلما فعلت «لا تريبيون» التي استبغت وصف «النفاق» على ما تقوم به برلين. ويمعزل عن الاتهامات البريطانية والفرنسية، فإن السياسة الألمانية لا تبدو سعيدة عن هذا التوصيف. إذ دائماً ما كانت برلين تتخذ قرارات مشابهة بحظر التصدير إلى الرياض، ولكن سرعان ما كان مفعول القرار يتبدد في كل مرة. وذلك ما تؤكده أرقام

الصادرات الأسلحة التي حافظت على ثبات، وازدادت خلال الأعوام الأخيرة. ففي عام 2015، بلغت تلك الصادرات نصف مليار يورو، لترتفع عام 2017 إلى أكثر من مليار يورو. أما في عام 2018، فقد وصلت، حتى تشرين الثاني/ نوفمبر، إلى 400 مليون يورو، بحسب ما اعترفت به الحكومة نفسها خلال اجتماع «مجلس الأمن الاتحادي» أول من أمس. منذ الشهر الـ 11 من السنة الماضية، أي عقب شهر من اغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي، بدأ سريان حظر الأسلحة الذي أزدت من خلاله ميركل المتصاص الغضب المتصاعد على الاستمرار في

## تحليل إخباري

# القصف الإسرائيلي على محيط حلب: تصميم على المخاطرة تفادياً للأسوأ

منه إسرائيل ولم تكن تتوقعه. أي عودة سيطرة الدولة السورية تحت قيادة الرئيس الأسد، مع ما يعنيه الأمر من استمرار تموضع سوريا في قلب محور المقاومة، وما يترتب على ذلك من تداعيات مرتبطة بمستقبل الصراع. لا يقتصر التعبير عن هذا القلق على تقديرات كبار الخبراء في إسرائيل، بل يشمل أيضاً القيادة العسكريين والسياسيين، مثلما ورد في استراتيجية الجيش المحدثة في نيسان/ أبريل 2018، حيث اعتبرت في المادة التاسعة من تحليل البيئة الاستراتيجية أن مصادر التهديد على مستوى الدول تتجسد فقط، ولفظ، في الجمهورية الإسلامية في إيران... وسوريا، التي «على الرغم من ضعفها الجوهري، لا تزال لديها القدرات على تهديد دولة إسرائيل». وفي الفقرة التي تتعلق بالمنظّمات العسكرية التي تشكل تهديداً على إسرائيل، ورد أيضاً أن حزب الله يشكل التهديد الرئيس، إضافة إلى فصائل المقاومة الفلسطينية. أما في الفقرة الثانية عشرة، فورد اسم سوريا كذلك في سياق المنظومات - المحور - التي



عرض الجيش السوري أمن أسلحة إسرائيلية كانت لتفصل مسلحة في المنطقة الجنوبية (أ ف ب)

ولذا كان لا بد من تجديد التأكيد على الخيارات العدوانية الهجومية، إلى جانب تعزيز الضغوط على سوريا في مرحلة ما بعد فشل الرهان على الخيار العسكري.



## اللافت في الضربة انها استهدفت مواقع إسرائيلية كانت تتحكّم بتوقيتها



من جهة أخرى، يبدو أن القيادة السياسية الإسرائيلية أزدت أيضاً توجهه رسالة مفادها أن انشغالها بمواجهة التهديد الذي تشكله تستهدف إسرائيل القول من خلاله إن «إنجاز الجولان» لا يغنيها عن مواصلة الانشغال بالتهديد الذي تمثله عودة سيطرة الدولة السورية،

قضية

# الانتخابات الرئاسية الموريتانية: ضيق، خيارات المعارضة يدفعها إلى الشارع

في ظل خيارات ضيقة في مواجهة مرشح النظام القوي محمد ولد الغزواني، الذي ينظر إليه كثيرون كـ «رئيس قادم» بالضرورة، تندفع المعارضة إلى التشكّل في حيادية الانتخابات، والمطالبة بإعادة تشكيل اللجنة المنرفة عليها بشك سريع ومنه دون تأجيل

## نواكشوط - عالي الحميت

لم يدعفا تأكيد الرئيس الموريتاني، محمد ولد عبد العزيز، التزامه عدم الترشح في الولاية ثالثة احتراماً للدستور، المشهد في البلاد من اضطرابات سياسية قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة منتصف العام الحالي، فالخلافات المتطورة خلال اليومين الماضيين بين السلطة والمعارضة حول تشكيلة «اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات»، التي يعتبر تحالف أحزاب المعارضة أنها غير حيادية، كون جميع أعضائها ينتمون إلى أحزاب الأغلبية الحاكمة، باستثناء عضو واحد، تنذر بأزمة سياسية قد تعكر أجواء الانتخابات، وخصوصاً أن عدم استجابة السلطات لمطلب المعارضة بـ «إعادة تشكيلها بشكل سريع ودون تأجيل»، كما أعلن الرئيس الدوري لائتلاف أحزاب المعارضة محمد ولد مولود، في مؤتمر صحافي في نواكشوط، أول من أمس، واتهامه الحكومة بالمماطلة في «مسعى لتفويت الوقت، ووضع المعارضة أمام الأمر الواقع»، دفع العشرات إلى التظاهر وسفينة تدريب كانت شركة محلية أمام مبنى اللجنة في نواكشوط، أمس، للمطالبة بإعادة تشكيلها قبل موعد الانتخابات في حزيران/ يونيو المقبل. لكن الشرطة استخدمت العصي لتفريق المتظاهرين، وقامت بإبادة عن محيط مقر اللجنة، فيما هتف المتظاهرون ضد الأخيرة، معتبرين أنها بتشكيلتها الحالية لا يمكن أن تشرف على انتخابات رئاسية ذات صدقية.



محمد ولد بوكر، الذي يمتلك الغزواني، المعارضة بهذا الشكل. عدا المترشح سيدي محمد ولد بوكر، الذي يمتلك حزب «تواصل» الداعم له، من بين جميع أحزاب المعارضة، القدرة الذاتية على

توفيرها له من القواعد التابعة له، الأمر الذي يدفع إلى السؤال عن استدلالاته فعلاً منافسة ولد الغزواني في السباق الانتخابي المرتقب؟

## ولد الغزواني... «رئيس قادم»؟

فعلياً، لا إمكانية كبيرة لمنافسة ولد الغزواني حالياً، فأغلب المحللين يؤكدون صلته بمسألة تصنيفه، لكنه في المجال العام، يبدو ذا ميول قومية. كما هو التقليد التاريخي تقريباً في انتماءات بعض رجال المؤسسة العسكرية في البلاد، كما أن للرجل خلفية إجتماعية وصوفية تساعد أيضاً على فهم بعد أساسه من قوة الرجل، ولا سيما كونه ينتمي إلى جبه الشرق المعروفة بخزائنها الانتخابي الكبير. لكن الرهان ليس في نجاح الرجل الذي خرج من الحكومة، تاركاً منصب وزير الدفاع لإدارة شؤون حملته الانتخابية، وإنما بين أحزاب المعارضة الموريتانية. ففي مدى قدرته على ديمقراطية النظام، مستفيداً من قوته السياسية التي أسّس لها محمد ولد الغزواني بإحتمال كبير على مدار فترة طويلة. فالسؤال الذي يجول في خاطر الموريتانيين: كيف ستصبح قوة ولد الغزواني معطى ديموقراطياً يبدو أن الحملة التي سيقدوها حتى الانتخابات، هي الإجابة المحتملة عن هذا السؤال.

## الاجتهاد في مواجهة مرشح النظام القوي محمد ولد الغزواني، الذي ينظر إليه كثيرون كـ «رئيس قادم» بالضرورة، تندفع المعارضة إلى التشكّل في حيادية الانتخابات، والمطالبة بإعادة تشكيل اللجنة المنرفة عليها بشك سريع ومنه دون تأجيل